لمن الشارع اليوم في السودان؟

عن استمرارية الفعل الجماعي في سياق قمعي

—

انتشرت خلال نوفمبر 2016 على شبكات التواصل الإجتماعي دعوات للعصيان المدني في السودان يوم 27 نوفمبر 2017 ولمدة ثلاثة أيام والتي تبنتها حركة معارضة يحمل اسمها ذات التاريخ: "حركة 27 نوفمبر" . وإزاء تواتر الأنباء عن التجاوب النسبي من المواطنين مع تلك الدعوة وايثارهم البقاء في منازلهم خلال هذه الفترة، تم تجديد الدعوة أخرى كنوع من التصعيد الشعبي في 19 ديسمبر 2016. وإذا كان البعض قد شبه شوارع العاصمة يوم الأحد 27 نوفمبر بيوم الجمعة، على الرغم من أن الأحد يوافق أول يوم عمل في الأسبوع ومعروف بازدحام الحركة المرورية فيه في العادة، إلا أن الأمر لم يتكرر يوم الاثنين 19 ديسمبر، ولم تتم الاستجابة على نطاق واسع لدعوات العصيان المدني مقارنة بمرحلته الأولى.

عشية اليوم الأول لدعوة العصيان المدني، افتتحت زوجة النائب الأول لرئيس الجمهورية السوداني في احدي الفنادق الكبرى بالخرطوم البازار السنوى لمنظمة الـ(IVWG (the international voluntary welfare group، وهي احدى الجمعيات الخيرية العاملة في السودان تحت رعاية الحكومة المركزية. شارك فيه بعض السفارات الأجنبية المعتمدة في الخرطوم، بالإضافة إلى بعض الشركات السودانية وبعض العاملين في مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة، حيث يقومون بعرض مجموعة من الصناعات اليديوة والمنتجات المختلفة للجمهور، بدعوى الإستفادة من العوائد في الأعمال الخيرية واهمها، وفقا لاولويات القائمين على الحدث من الجانب السوداني، إقامة مستشفى لعلاج الأطفال مرضى السكر. "قمنا بالدعاية لهذا الحدث على نطاق ضيق، فنحن نستهدف جمهورا معينا يستطيع ان يشارك ويشتري المنتجات المعروضة على ارتفاع اسعارها، لان في النهاية الهدف الأسمى هو فعل الخير. لذا قمنا بنشر الأخبار في السفارات الأجنبية وفي دوائر رجال الأعمال والطبقات العليا في السودان...فلا نهتم مثلا ان يأتي كناسا للبازار لانه في النهاية لن يشتري شيئا". هكذا بررت احدى السيدات السودانيات القائمات على البازار ندرة الدعاية في الخرطوم للترويج لهذا الحدث، على الرغم من الهدف الخيري منه. يبدو التفاوت الطبقي واضحا في العاصمة السودانية، فميسوري الحال غالبا ما يرسلون أبنائهم للتعليم في مصر أو في أحد العواصم الأوروربية، وفي حين بدأت الخرطوم تعرف "الكومباوندات" ولو بصورة بدائية مقارنة بالعواصم العربية الأخرى وعلى رأسها جارتها القاهرة، لا يزال قلب المدينة يأن بالفقر والجوع وإنخفاض مستوى معيشة نسبة كبيرة من السكان. وصلت نسب الفقر في السودان وفقا لاخر إحصائيات البنك الدولي في 2009 إلى46.5%[1]، كما قفزت معدلات التضخم فقط بين شهري أكتوبر ونوفمبر 2016 من 19.60% إلى 29.49%، في اعقاب القرارات الإقتصادية الأخيرة لحكومة الإنقاذ. "هناك دعوات غدا لعصيان مدني في البلاد...لا أعرف من اطلقها ولكنني سأشارك بالطبع، فالوضع يزداد سوء خاصة اقتصاديا، وصرت عاجزة عن توفير الادوية اللازمة لعلاج ابني والذي يعاني من مرض خطير. وحتي إن وجدتها فإن اسعارها مرتفعة جدا ولا أقوى على ثمنها....هل يمكنني شراء هذه الملائة لولدي بنصف سعرها المعروض؟؟ فهذا المال هو كل ما أملك حاليا"، هكذا علقت فاطمة (عاملة نظافة في الفندق) على الاوضاع في السودان قبل أن تأخذ مشترواتها وتمضي لاستئناف مناوبة عملها.

تمثلت الأسباب وراء الحشد لهذه الدعوات في رفض القرارات الإقتصادية التي اتخذتها حكومة البشير من تحرير جزئي لسعر صرف الدولار ورفع الدعم عن الوقود والدواء، مما تسبب في تردي الأوضاع الإقتصادية وارتفاع معدلات التضخم. بيد أن القائمين على هذه الدعوة أكدوا أن ما تقدم لا يعدو أن يكون "القشة التي قسمت ظهر البعير"، نظرا لإخفاقات النظام المتتالية، ولجوءه المستمر للقمع بشتى أنواعه لمواجهة المعارضة، سواء المسلحة منها والمنتشرة في مختلف أنحاء البلاد وعلى رأسها إقليم دارفور، أو المدنية المتمثلة في الأحزاب السياسية والتي صارت مع الوقت غير قادرة على مواجهة النظام بهياكلها التقليدية، وبأدوات فعلها المعتادة، بالإضافة إلى الحركات الإجتماعية وحتي الأفراد المعارضين.

السودان والربيع العربي:

"قبل انفصال الجنوب كانت حدة الأزمة الإقتصادية أقل مما هي عليه الان، وكانت العمالة القادمة من الجنوب تسد عجزا في الأيدي العاملة خاصة في المهن التي يرفض الشماليون العمل بها، مثل الخدمة في المنازل والأعمال اليدوية. هنا في الخرطوم،

[1] http://data.worldbank.org/country/sudan

كنا نرى أن الجنوبيين مختلفيين عننا...سواء في العرق أو الديانة...حتي في السمات الشكلية...ربما لم نكن نعلم ان الانفصال سيكلفنا ثمنا باهظا". عفاف 22 سنة (عاملة منزل).

بينما كانت دول الجوار في العالم العربي تشهد موجة من الاحتجاجات وتغيير الأنظمة الحاكمة في سياق "الربيع العربي"، كان السودان على موعد مع تغيير من نوع اخر، ففي 2011 تم إقرار إنفصال الجنوب وإعلان قيام جمهورية جنوب السودان، وذلك وفقا لاستحقاقات اتفاقية نيفاشا الموقعة في كينيا في 2005 والتي كان من المفترض أن تنهي الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان. إلا أن الاوضاع لم تكن بتلك السلاسة، فإنفصال الجنوب لم ينه بدوره الصراعات المسلحة التي تعاني منها السودان سواء في إقليم دارفور أو شمال كردفان أو النيل الأزرق. وعلى الجانب الإقتصادي، فقد فقد نظام البشير أحد أهم مصادر الدخل في البلاد جراء ذلك، حيث ذهب ما يعادل 75% من عائداته لحكومة جنوب السودان[2].

على الرغم من هذا، شهد السودان موجة محدودة مقارنة بمصر وتونس وليبيا في يناير 2011 متأثرة بالربيع العربي في تلك الدول، ولكنها كانت متفرقة، ومحدودة العدد، وتم إطلاقها على شبكات التواصل الإجتماعي من قبل مجمعات وأفراد، فمنها علي سبيل المثال قيام عشرات من أمهات المعتقلين السياسيين بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقرجهاز الأمن والمخابرات السوداني بالخرطوم، للمطالبة بالإفراج عن ذويهم والسماح لهن بزيارتهم والكشف عن أماكن احتجازهم. بيد أن الاحتجاج الأكبر غالبا ما يخرج من الجامعات السودانية، ففي هذه الفترة على سبيل المثال، اندلعت مظاهرات من جامعتي أم درمان والجامعة الاهلية وقدر عدد المشاركين فيها بالمئات، وحملوا شعارات مناهضة للبشير ومطالبة باسقاط النظام، إلا أن الشرطة تصدت لها بالعنف واعتقل عدد كبير من المشاركين فيها، هذا بالإضافة إلى اعتقال مجموعة من الصحفيين ومطالبة وسائل الإعلام المحلية والدولية بعدم تغطية الاحتجاجات. وإلى جانب رد الفعل العنيف من الحكومة، أعلن قياريو حزب المؤتمر الوطني الحاكم أن البشير لن يترشح في انتخابات الرئاسة المقبلة والتي كانت مقررة في 2015، كما أنشأت الحكومة لجنة لمكافحة الفساد، وذلك في محالوة للحد من المظاهرات وتهدئة الرأي العام. وهي الوعود التي لم يتحقق منها شيئا...حيث فاز البشير بفترة رئاسية خامسة في 2015، ولم تجدي اللجنة المزعومة في الحد من الفساد.

في سبتمبر 2013، اي بعد شهر من تطورات الأوضاع في مصر ونهاية حكم الإخوان المسلمين، اندلعت في السودان موجة جديدة من الإحتجاجات يقدر البعض أنها الأقوى منذ وصول البشير للحكم في 2013 كان الفاعل الرئيسي فيها الحركات الطلابية في مختلف الجامعات السودانية. ففي أعقاب إعلان الحكومة رفع الدعم عن المحروقات اندلعت مظاهرات حاشدة في مختلف أنحاء البلاد للتنديد بهذه القرارات، وتمت الدعوة إليها عبر شبكات التواصل الإجتماعي، واستمرت المظاهرات لعدة أيام وشهدت مواجهات عنيفة بين الشرطة والمحتجين والذي سقط منهم وفق الرواية الرسمية حوالي 86 شخصا، في حين تشير مصادر غير رسمية عن أن القتلي وصل عددهم إلى المئات فضلا عن حملة إعتقالات طالت مئات الناشطين والمعارضين. كما أسفرت هذه الموجة عن إغلاق بعض الصحف بالإضافة إلى مكتب قناة العربية بالخرطوم، لرفض النظام أساليب تغطية التطورات علي الأرض. وكعادة نظام البشير في التهدئة من حدة الاحتجاجات، تم الإعلان عن إجراءات مؤسسية وهي اطلاق الحوار الوطني تحت رعاية الحزب الحاكم "المؤتمر الوطني" وبدعوة كافة أحزاب المعارضة أهمها حزب الأمة ورئيسه الصادق المهدي رئيس الوزراء الأسبق، وبالفعل تم التوقيع على وثيقة تدشينه في اديس ابابا في يناير 2014 تحت رعاية وفد رفيع المستوي من الاتحاد الافريقي. إلا أن عدم إلتزام الحكومة بوعودها، وترشيح عمر البشير في انتخابات 2015 فضلا عن استمرار سيطرته على مجريات الحوار، ورفضه مطالب المعارضة والمتمثلة في: الإفراج عن المعتقلين السياسيين/ إلغاء القوانين المقيدة للحريات/ إدارة الحوار من قبل الية مستقلة، أدى إلى انسحاب أحزاب المعارضة منه. وعلى الرغم مما تقدم، تم التوقيع على وثيقة الحوار الوطني في أكتوبر 2016، وكان أهم ما جاء فيها: وقف الحرب وتحقيق السلام/ المجتمع السياسي الحر/ محاربة الفقر/ انعاش الهوية الوطنية.

ولعل لجوء النظام في مواجهة الإحتجاجات الشعبية إلى العنف أولا لقمع أية تظاهرات أو محاولات للخروج عن النظام، ثم تخفيف الأمر عبر بعض القرارات المؤسسية -ثانيا والتي لا تعدو كونها مطاطة وغير دقيقة، فضلا عن عدم تطبيقها على أرض الواقع قد حدا بالفاعلين السياسيين لإعادة النظر في الريبرتوار الإحتجاجي القائم على المواجعة المباشرة في الشارع مع

[2] http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/10/2/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

قوات الأمن، أخذا في الإعتبار التكلفة الباهظة للقمع، ومن ثم اللجوء لريبرتوار فعل جديد نسبيا على الحالة السودانية ألا وهو العصيان المدني حسبما يطلق عليه الفاعلين المشاريكن فيه أو بوصف أدق "الإضراب".

"كنت اسكن في دبي مع أهلي حيث كان يعمل والدي هناك، وبعد بلوغه سن المعاش اضطررنا للعودة إلى الخرطوم موطننا الأصلي. العودة صعبة. الحياة مختلفة كل الإختلاف. فمثلا لا أجد وسيلة مواصلات ادمية للذهاب لعملي في إحدى شركات السياحة، هذا بالإضافة إلى عدم استقراري في العمل، فأنا اتنقل من شركة لأخرى سواء بحثا عن مرتب أفضل، أو بسبب إغلاق الشركات وتسريحها لعمالتها لعدم قدرتها على الصمود في سوق الخدمات السوداني. عرفت بالعصيان عن طريق زملائي في العمل، وقررت المشاركة فيه. مديري متفهم للأمر وهو نفسه شارك في هذا الحدث..لم نأخذ إجازة رسمية من العمل لمدة ثلاث أيام ولكننا فقط لم نذهب. لم نكن نعلم كيف سيتعامل النظام مع مواطنين قابعين في منازلهم لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على تردي أوضاعنا على كل المستويات..قامت الوزارات والشركات الكبرى التي يقوم عليها أشخاصا موالين للنظام بإصدار بيانات لإدانة العصيان والمشاركين فيه والداعين له، مؤكدة أن موظفيها لن يشاركوا في هذا الأمر. والبعض الاخر منها وصل به الأمر أن هدد موظفيه بالفصل من العمل حال المشاركة". هكذا أوضحت محبة (27 سنة) كيفية مشاركتها في هذا الحدث، علما بأنها كانت تضع أمالا عريضة على المرحلة الثانية والتي تقررت يوم 19 ديسبمر لإحداث تغيير ملموس في النظام أو على أقل تقدير تراجع الحكومة عن القرارات الإقتصادية الأخيرة.

نبذة عن تاريخ الإحتجاج في السودان:

على غرار حركة "كفاية" المصرية ولو من الناحية الشكليو ووزن التسمية فقط ظهرت في السودان حركة "قرفنا" في أواخر عام 2009. ويصفها الفاعلون بها أنها حركة معرضة، قامت في هذا العام بهدف الحيلولة دون ترشح البشير في الانتخابات التي كانت مقررة في 2010، ومن ثم إجبار النظام على القيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، حيث دعت الجماهير إلى مقاطعة هذا الاستحقاق، أو التصويت ضد عمر البشير. إلا أن الهدف الأساسي من قيام "المجموعة" قد اختفى مع انتهاء هذه الإنتخابات، فقد أعلن بعض فاعليها أنهم يسعون إلى تغيير النظام بطريقة "سلمية" وباتباع أساليب مؤسسية وأهمها "الإنتخابات". ولكن لم تتمكن الحركة من صياغة إطار لفعلها الجماعي، مكتفية فقط بمطلب رحيل النخبة الحاكمة فقط فيما بعد 2010. من ناحية أخرى، حاولت التأقلم مع السياق الأوتوقراطي لنظام عمر البشير، ولا سيما عما تواتر من أنباء عن إغتصاب احد الفتيات من عضوات الحركة، بالإضافة إلى حملة الإعتقالات التي تعرض لها بعض الأعضاء، فاكتفت "المجموعة" فقط بتوزيع الملصقات على السيارات والمنشورات في مختلف المدن السودانية المناهضة للنظام. وعلى الرغم من أن مؤسسي الحركة من أجيال الشباب مواليد الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن القبضة الأمنية للنظام الحاكم ونجاحه في إختراق قواعد الحركة ولجوءه لشتى وسائل العنف سواء الصريح منها أو الرمزي، أدى إلى تشتت الحركة وتعرضها لموجات من فك الإرتباط من قبل فاعليها.

"الحركات الطلابية كانت هي الفاعل الأساسي في 2011 و2013 وهي التي اشعلت شرارة الإحتجاج، بمعاونة أمهات المعتقلين. يعمل أخي في أحد الأجهزة الأمنية (عسكري)...يتحدث دوما عن عملاء الخارج ويحذرنا ممن يريدون النيل من أمن البلاد... كنت أصدقه في أول الأمر، حتي وجدت نفسي مسئولة عن ستة أخوة وأمي وأبي المسنان. وكان على الخروج للعمل دون استكمال دراستي الجامعية. وجدت أن هؤلاء الطلاب ينادون بالتغيير وبتحسين أوضاعنا الإقتصادية..أخي لا يساعدنا في المصروفات، وتعليم إخوتي الصغار...على تسديد أقساط المدارس والإحتياجات اليومية لأسرتي. شاركت في الإضراب ولكن فقط في يوم 27 نوفمبر، فقد خشيت أن يتم فصلي إذا ما استكلملت الثلاثة أيام كلها. كما خشيت من أخي أن يعلم أنني من المعرضة". هكذا بررت ميادة (23 عاما عاملة نظافة) مشاركتها في هذا الفعل الجماعي، وأضافت: "مشاركتي جعلتني أشعر أن لي قيمة وأنني أستطيع أن أحدث ولو تغيير بسيط في مجريات الأمور. يكفي أن البشير قد تحدث عن العصيان وتناول أمره حتي وإن كان بالسلب أو بالتوعد ضد الداعين له...مجرد أن النظام يعبء بحفنة من المواطنين قرروا التزام منازلهم لفترة معينة أمر يرضيني".

إزاء سياسة القمع التي ينتهجها نظام البشير ضد معارضيه، اتبع القائمون على حركة 27 نوفمبر منهجا سريا في التعريف بأعضائها، فحتى الان لم يتم الإعلان عن مؤسسيها، مكتفيين فقط بصفحتهم على فيسبوك، وإطلاقهم لهاشتاج بأهم الفاعليات التي يدعون لها في أعقاب إضراب 27 نوفمبر والتي شملت إضراب 19 ديسمبر والدعوة لوقفات إحتجاجية بعد صلاة الجمعة في 30 ديسمبر 2016. بيد أن هذه السرية حدت ببعض ممثلي المعارضة على إدعاء الريادة في الدعوة لإضراب 27 نوفمبر،

مثل الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء الأسبق، وهو ما حدا بالأعضاء "السريين" بإصدار بيان يرفضون فيه هذا الأمر ويؤكدون أن الداعين للإصلاح الان وللحراك هم الشباب السوداني. وعلى الرغم من إستخفاف حزب المؤتمر الوطني الحاكم بعصيان 27 نوفمبر في تصريحاتهم، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وتلك التي أعلن عنها عمر البشير في عشية عيد الاستقلال الموافق 1 يناير 2017، تشير إلى غير ذلك. فقد تمت إقالة محافظ البنك المركزي السوداني، تلك الخطوة على الرغم من عدم جدواها في السياسات النقدية والمالية، إلا أنه تم الترويج لها في الصحف القومية على أنها في اتجاه إصلاح معدلات التضخم وتدهور مستوى المعيشة للشعب السوداني. وتم الإعلان عن تمديد وقف إطلاق النار لمدة شهر حتي نهاية يناير 2017 (الا في حالة الدفاع عن النفس) في المناطق التي تشهد مواجهات مسلحة بين الجيش النظامي والفصائل المتمردة في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأعلن عن تشكيل لجنة عليا لوضع دستور للسودان إلى جانب تشكيل حكومة وفاق وطني وهي التوصيات التي خرجت بها وثيقة الحوار الوطني التي تم التوقيع عليها في اكتوبر 2016، بالإضافة إلي استحداث منصب رئيس الوزراء في سابقه لم تحدث منذ وصول البشير للحكم في 1989. وعلى جانب اخر، وبعد اليوم الاول من العصيان تم إعتقال عدد من أعضاء حزب المؤتمر السوداني وهو حزب معارض ممن رفضوا المشاركة في الحوار الوطني (اعتقل 50 عضو) ثم تم الإفراج عنهم. كما تمت مصادرة أعداد من الجرائد وإغلاقها. كما أكد البشير في هذا السياق "ان ما تقوم به الأجهزة الامنية تجاه الصحف أمر ضروري لحماية المجتمع". ولعل ما تقدم يفسر الإستجابة المحدودة جدا لدعوات الوقفة الإحتجاجية بعد صلاة الجمعة والتي كان مقررا لها يوم 30 ديسمبر 2016. ولم يتوان النظام في تغليظ القوانين القامعة للحراك الإجتماعي، فتم إقرار تعديلات في القانون الجنائي برفع مدة العقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات لـ"مثيري الشغب"، بعد أن كانت ستة أشهر فقط.

إعادة تعريف ريبرتوار الفعل في سياق قمعي:

من أكثر الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء كتابة هذه الورقة، أولا: إنغلاق المجال العام بصورة تامة، يصعب حتي معها القيام بأية مقابلة مع الفاعلين أو حتي إمكانية تتبع جذور دعوات الحشد. وحتي إذا تواجد قلة من "المناضلين عن بعد" ممن لديهم استعداد للحديث، فإن التحفظ هو سيد الموقف. فمن ناحية، تسود حالة من التوجس تجاه الأجانب، فضلا عن الخوف من المندسين والعملاء في ظل نظام قمعي بوليسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تناول الشأن السوداني في الكتابات الأكاديمية غالبا ما يتم في سياق الحرب الأهلية، كنموذج للصراع المميت (C. Tilly et S. Tarrow 2008) Un conflit mortel، دون النظر إلى اليات الفعل الجماعي "السلمي" أو غير المسلح سواء في العاصمة أو في المدن الأخرى وحتي مناطق الصراع نفسها.

تلعب مسألة اتباع النظام الحاكم لسياسات قمعية أو على العكس "متسامحة" ولو نسبيا تجاه الحشد والفعل الجماعي المعارض له دورا محوريا في تحديد تكلفة أو مزايا الحشد. ففي حين قد يؤدي لجوء الدولة للعنف لقمع الحراك الإجتماعي إلى ارتفاع وتيرة الحشد، إلا أن هذا الأمر قد يؤدي بدوره إلى جعل أية فعل جماعي معارض شبه مستحيل. ولكن في مختلف الحالات، فإن العنف له تأثير مباشر على هيكلة الديناميات والعلاقات بين الفاعلين أنفسهم، بالإضافة إلى إختياراتهم لريبرتوار فعل جماعي (C. Tilly 1978). إلا أن هذه الفكرة تختزل الفعل الجماعي فقط في مخرجاته النهائية، دون النظر له على أنه عملية قد يطول أجلها من جانب، فضلا عن وضع نظرية "سياسات الصراع" (C. Tilly et S. Tarrow, 2008) Politiques du conflit محل تساؤل، حيث يصير شكل الدولة (دولة ضعيفة/ دولة قوية) وهياكل الفرص السياسية التي يتيحها النظام هي فقط المحدد لجدوى الفعل الجماعي من عدمه.

ولكن، بالنظر إلى الحالة السودانية، نجد أن ريبرتوار الفعل الجماعي حدده بشكل كبير المواقف الفردية التي تعرض لها الفالعين لعبت دورا، فالسجن وتعرض "الرفاق" للعنف البدني أو حت موت بعضهم خلال المظاهرات أو أثناء فترات الإحتجاز يعد أحد تفسيرات غطاء السرية التام الذي لا تزال حركة "27 نوفمبر" تحيط نفسها به، فالفاعلون بها شبه مجهولين وغير معروفين للناس ولا حتي عبر شبكات التواصل الإجتماعي. كما أن تغيير عنوان صفحاتهم على شبكات التواصل، وتعددها فضلا عن تعدد "الهاشتاجات" كوسيلة للحشد والدعوة إليه يجعل من الصعب تتبعهم على شبكة المعلومات. من ناحية أخرى، فإن التواجد الشرطي المكثف في الشوارع والساحات العامة وحتي الأسواق يحد من فرص الحراك في الشارع، لذا اكتفت مجموعة "27 نوفمبر" فقط بشبكات التواصل الإجتماعي كوسيلة للحشد والتوعية بين المواطنين. إلا أن أحد أهم المشكلات التي تواجه المجموعة في هذا الإتجاه هي عدم شيوع استخدام الانترنت، فمن بين تعداد سكاني يصل إلى 39 مليون نسمة، فقط 11 مليون منهم يستخدم شبكة المعلومات. كما أن ارتفاع سعر الخدمة وعدم كفائتها يحد من فرص انتشارها على المدى القصير. ويظل

التساؤل القائم هو إلى أي مدي ستتمكن المجموعة من البقاء على طابعها "السري" دون أن تنعزل عن السياق المجتمعي جذب نشطاء جدد أو حتي نشر حراكها بين جموع المواطنين، أخذا في الإعتبار أن هذا قد يؤدي إلى عدم تمكنها من بناء نوع من التلاحم العاطفي مع المواطنين يمكنها من المضي قدما (H. Combres et O. Fillieule 2011).

إذا كان الداعين للحراك والمشاركين فيه قد اثاروا إطلاق "عصيان مدني" عليه لوصفه، إلا أن هذا المصطلح يفتقر للدقة، وقد يكون به شئ من التضخيم قد لا تكون هذه الحلقة من دورة التعبئة تستحقه بعد. على الرغم من هذا، يعيد هذا الفعل الجماعي وهو إمتناع بعض المواطنين عن الخروج من منازلهم والذهاب للعمل مفهوم الإضراب بصورة أخرى، بعد أن ارتبط على مر التاريخ بالحراك النقابي (B. Giraud 2009). وعليه، بالنظر إلى دوافع هذا الفعل الجماعي والتي هي إقتصادية بالأساس، فضلا عن مجيئها كإمتداد لإضرابات الأطباء السودانيين خلال شهر أكتوبر 2016 إحتجاجا على رفع الدعم عن الدواء يفتح نقاشا حول مفهوم الإضراب كريبرتوار سلمي أو توافقي للفعل الجماعي في سياق قمعي، دون الحاجة للدخول في مواجهة مع النظام تظل فيها تكلفة المشاركة والقمع فيها عالية جدا.

أخيرا وليس اخرا، فإن السودان ربما كباقي الدول العربية، يعاني من أزمة أحزاب المعارضة، سواء من الناحية الأيديولوجية حيث أصبحت معظمها عاجزة عن بلورة برامج عمل ذات مصداقية وجذب أعضاء جدد لها، أو حتي العمل عبر اليات مؤسسية في برلمان يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني، وحكومة يحتكر فيها رئيس الدولة كل الصلاحيات حتي بدون رئيس وزراء ولو كمنصب صوري، تظهر الحركات الإجتماعية كبديل عن الأحزاب السياسية. وربما التطور التي مرت به هذه الاليات المعارضة منذ 2009 وحتي 2016 بدءا من "قرفنا" ووصولا إلى "27 نوفمبر" يفتح الباب أمام إعادة النظر في التغيرات التي طرأت عليها أو بالأحرى التطورات. فإذا كانت بعض أدبيات العلوم الإجتماعية تتحدث الان عن إختفاء أو إعادة تعريف مفهوم الطبقة كوحدة إجتماعية متجانسة، بالإضافة إلى تلك التي تسعى إلى تناول "الفاعل" وسيرته كناشط ودوافع الإنخراط والأثار البيوغرافية للإنخراط كوحدة لدراسة الفعل الجماعي والحركات الإجتماعية، يطرح نموذج الاحتجاج في السودان النظر "للفرد" كمحرك رئيسي للإحتجاج. فالأفراد لا يمكن فصلهم عن التغيرات الكونية، فالحداثة وفقا لرؤية Marshall Berman (1992) هي في الأساس أكثر من كونها مجرد فترة تاريخية أو ثقافة ما، بل هي في الأساس تجربة خاصة، مغامرة وجودية يشعر من خلالها الفرد بقيمته كفاعل قادر على تغيير العالم هو أيضا في طور التغيير. ومن ثم فإن الإهتمام بالتجارب الحياتية وربما بنمط الحياة اليومية للأفراد وبإطار المعني الذي يضفيه كل منهم لوجوده قد يكون أحد أهم ادوات سيوسيولوجيا الحركات الإجتماعية التي يمكن اللجوء إليها لفهم تطورات الفعل الجماعي في حالة الإنغلاق شبه التام للمجال العام.